

ملف المناصرة

فالح حمودي

Faleh Hammoudi

خارج الاحتجاز الجزائر

الرئيس السابق لمكتب تلمسان في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، صدر بحقه في فبراير/شباط 2022 حكم بالسجن ثلاث سنوات إثر مقابلة مع قناة المغاربية ومنشورات على فيسبوك عن الهجرة، وخفّفت محكمة الاستئناف الحكم في مايو/أيار 2022 إلى سنة واحدة موقوفة التنفيذ.

01
القضية في دقيقة

الرئيس السابق لمكتب تلمسان في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، صدر بحقه في فبراير/شباط 2022 حكم بالسجن ثلاث سنوات إثر مقابلة مع قناة المغاربية ومنشورات على فيسبوك عن الهجرة، وخفّفت محكمة الاستئناف الحكم في مايو/أيار 2022 إلى سنة واحدة موقوفة التنفيذ.

الحالة	تاريخ القبض	الدولة
خارج الاحتجاز	**19 فبراير/شباط 2022**	**الجزائر**

الحكم: السجن سنة واحدة موقوفة التنفيذ في الاستئناف (15 مايو/أيار 2022)، بدلًا من حكم الدرجة الأولى بالسجن ثلاث سنوات وغرامة قدرها 100,000 دينار جزائري (20 فبراير/شباط 2022).

التهم:
إدارة وتسيير منظمة غير معتمدة
إهانة هيئة نظامية
نشر أخبار كاذبة من شأنها المساس بالأمن العام

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 إلغاء الحكم وإسقاط أي تهم ما زالت مسجلة ضد فالح حمودي بسبب العمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

02 التأكيد علنًا أنه لا توجد أي قيود متبقية على السفر أو المال أو العمل تخص فالح حمودي بسبب هذه القضية.

03 ضمان قدرة فالح حمودي على استئناف هذا العمل دون مراقبة أو استدعاء أو انتقام.

04 تقديم إنصاف فعّال عن فترة الحرمان من الحرية السابقة.

02
الانتهاكات الموثقة

كل انتهاك والمعيار الدولي الذي يخالفه.

الاحتجاز التعسفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9

الحرمان من الدفاع القانوني العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14(3)

المضايقة القضائية إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12

انتهاك حرية الصحافة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19

المحاكمة غير العادلة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

03
مسار القضية

19 فبراير/شباط 2022

اعتقال

اعتقال ومصادرة أجهزته

قبض عناصر من الدرك الوطني على حمودي في منزله في تلمسان إثر مقابلة أجراها مع قناة المغاربية، وفتّشوا المنزل وصادروا هاتفه المحمول وحاسوبه.

20 فبراير/شباط 2022

جلسة محاكمة

المثول أمام وكيل الجمهورية

قُدّم حمودي أمام وكيل الجمهورية، وأُحيل فورًا إلى المحاكمة أمام محكمة الجنح في تلمسان.

20 فبراير/شباط 2022

إدانة

الإدانة بثلاث تهم

أدانت محكمة الجنح في تلمسان حمودي بتهم إدارة منظمة غير معتمدة وإهانة هيئة نظامية ونشر أخبار كاذبة، وحكمت عليه بالسجن ثلاث سنوات وغرامة قدرها 100,000 دينار جزائري.

31 مارس/آذار 2022

إفراج مشروط

إفراج مؤقت في انتظار الاستئناف

أُفرج عن حمودي إفراجًا مؤقتًا في انتظار الاستئناف، بعد نحو أربعين يومًا من القبض عليه.

17 أبريل/نيسان 2022

سياق

تحديد موعد جلسة الاستئناف

كان من المقرر أن يمثل حمودي أمام الغرفة الجزائية بمحكمة تلمسان في جلسة الاستئناف.

15 مايو/أيار 2022

الطعن: تخفيف العقوبة

محكمة الاستئناف تخفّف الحكم إلى سنة موقوفة التنفيذ

في الاستئناف، استبدلت المحكمة بحكم السجن ثلاث سنوات الصادر في فبراير/شباط 2022 حكمًا بالسجن سنة واحدة موقوفة التنفيذ.

29 يونيو/حزيران 2022

سياق

القضاء يحل الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان

صدر حكم قضائي بحل الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، التي كان يرأس مكتبها في تلمسان. وأكدت الرابطة الحل علنًا في يناير/كانون الثاني 2023.

04
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: رُوجع هذا السجل مجددًا في ضوء أحدث المصادر بالإنجليزية والعربية والفرنسية. فالح حمودي طليق: ففي 15 مايو/أيار 2022 استبدلت محكمة الاستئناف بحكم السجن ثلاث سنوات حكمًا بالسجن سنة واحدة موقوفة التنفيذ، ولم يُبلَّغ عن أي اعتقال أو ملاحقة لاحقة بحقه. وقد حُلّت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، التي كان يرأس مكتبها في تلمسان، بحكم قضائي في 29 يونيو/حزيران 2022، ومن أعضاء الرابطة الذين لوحقوا في الفترة نفسها قدور شويشة وجميلة لوكيل وسعيد بودور، كما أُثيرت قضيته مع قضية زكريا حناش.

الخلفية والعمل

يحتل فالح حمودي موقعًا بارزًا في البنية المؤسسية للمجتمع المدني الجزائري. فقد ترأس مكتب تلمسان للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، إحدى أقدم منظمات حقوق الإنسان المستقلة في البلاد، إلى أن قضت محكمة بحل الرابطة في 29 يونيو/حزيران 2022. كما يشغل منصب الأمين الوطني للنقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية (سناباب)، حيث يقود قسم حقوق الإنسان والهجرة.

وتتمحور خبرته حول الهجرة. إذ يرصد حمودي ويوثّق تدفقات الهجرة من الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي، متتبعًا البيئة السياساتية والتجربة المعيشة للمهاجرين على السواء. وهو عضو في فريق العمل المعني بالهجرة واللجوء في الشبكة الأورومتوسطية للحقوق، حيث يسهم بالمنظورين الجزائري والمغاربي في المناصرة الإقليمية.

ويجري جانب كبير من عمل حمودي التوثيقي على الإنترنت. فهو يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لنشر معلومات عن مسارات الهجرة وسياسات الحدود ومعاملة السلطات الجزائرية والأوروبية للمهاجرين. وجعله هذا العمل العلني ظاهرًا، ومعرّضًا للخطر.

القبض

في 19 فبراير/شباط 2022، وصل عناصر من الدرك الوطني إلى منزل حمودي في تلمسان. وفتّشوا المنزل وصادروا هاتفه المحمول وحاسوبه. ووُضع قيد التحقيق واحتُجز.

وفي اليوم التالي، 20 فبراير/شباط 2022، مثل حمودي أمام وكيل الجمهورية وأُحيل فورًا إلى المحاكمة أمام محكمة الجنح في تلمسان. وأدانته المحكمة بثلاث جرائم: إدارة وتسيير منظمة غير معتمدة بموجب المادة 45 من قانون الجمعيات، وإهانة هيئة نظامية بموجب المادتين 144 و146 من قانون العقوبات الجزائري، ونشر أخبار كاذبة عمدًا من شأنها المساس بالأمن العام بموجب المادة 196 من قانون العقوبات.

وارتبطت التهم بمنشورات على حسابه في فيسبوك وبتصريحات أدلى بها في مقابلة مع قناة المغاربية الجزائرية. وحكمت عليه المحكمة بالسجن ثلاث سنوات وبغرامة قدرها 100,000 دينار جزائري (نحو 628 يورو). وجرت العملية بأكملها، أي القبض والتحقيق والملاحقة والمحاكمة والإدانة، في غضون ثمانٍ وأربعين ساعة.

الاحتجاز والإفراج المؤقت

احتُجز حمودي نحو أربعين يومًا منذ القبض عليه. وفي 31 مارس/آذار 2022، أُفرج عنه إفراجًا مؤقتًا في انتظار الاستئناف. وكان الإفراج مشروطًا ومؤقتًا. وبقي حمودي خاضعًا للرقابة القضائية، وظل يواجه عقوبة السجن ثلاث سنوات ما لم ينجح الاستئناف.

وحُدّدت جلسة الاستئناف أمام الغرفة الجزائية بمحكمة تلمسان في 17 أبريل/نيسان 2022. وفي 15 مايو/أيار 2022 استبدلت محكمة الاستئناف بحكم السجن ثلاث سنوات حكمًا بالسجن سنة واحدة موقوفة التنفيذ. وبقيت أجهزته المصادرة، وهي الدليل الرئيسي في القضية، في حوزة الدولة.

الإجراءات القضائية

انتهكت المحاكمة المعايير الأساسية لضمانات المحاكمة العادلة. فقد قُبض على حمودي دون استدعاء مسبق، وحوكم في غضون أربع وعشرين ساعة، وأُدين بتهم مستمدة كليًا من تعبيره السلمي على الإنترنت. ولم تُتح له فرصة فعلية لإعداد دفاعه أو استشارة محامٍ قبل الجلسة.

ويبدو أن تهمة إدارة منظمة غير معتمدة تتعلق بدوره القيادي في الرابطة أو في النقابة، وكلتاهما تعملان في ظل قوانين جمعيات مقيِّدة في الجزائر. وتنبع تهمة إهانة هيئة نظامية من انتقاده

مؤسسات الدولة. أما تهمة نشر الأخبار الكاذبة، المنصوص عليها في المادة 196 من قانون العقوبات، فقد استُخدمت على نطاق واسع ضد الصحفيين والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين ينشرون مواد تعدّها الدولة مزعجة سياسيًا.

السياق والنمط

تندرج قضية حمودي ضمن تصعيد أوسع للقمع في الجزائر في أعقاب حراك الاحتجاج الذي انطلق عام 2019. فقد لوحق عشرات الناشطين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بموجب المادة 196 والأحكام ذات الصلة. وكثيرًا ما تتبع التهم نمطًا متشابهًا: القبض دون إذن قضائي، والمحاكمة المعجّلة، والإدانة استنادًا إلى منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي.

وواجه مدافعون آخرون يعملون في التوثيق ملاحقات موازية. فقد قُبض على زكي حناش، الذي وثّق اعتقالات متظاهري الحراك، قبل يومين من إدانة حمودي، ووُجّهت إليه تهمتا الإشادة بالإرهاب وتلقي أموال أجنبية، وهما تهمتان قد تصل عقوبتهما إلى السجن المؤبد. ويوحي التوقيت بحملة منسقة ضد من يوثّقون ممارسات الدولة.

ويتسم عمل حمودي في مجال الهجرة بحساسية خاصة. إذ أثارت عمليات الترحيل القسري التي تنفذها الجزائر بحق المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء، وتعاونها مع السياسات الأوروبية لنقل مراقبة الحدود إلى الخارج، انتقادات دولية. وجعله توثيقه لهذه الممارسات هدفًا.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/faleh-hammoudi/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين.الحالة كما هي مسجّلة في 31-03-2022. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org